خلال ندوة «دور المجلس في التنمية» التي نظمها تجمع الميثاق الوطني

صفر: توسيع رقعة المجلس البلدي نتيجة طبيعية للزيادة السكانية وارتفاع حاجات المواطنين

■ «البلدي» يعتبر أول مؤسسة نظامية تفرعت عنها كل مؤسسات الدولة

كتب فارس العبدان

دعا وزير الأشغال العامة السابق د. فاضل صفر إلى توسيع رقعة المجلس البلدي من خلال زيادة عدد أعضائه وإقرار المجالس البلدية في المحافظات، مشددا على ضرورة الوقوف ضد من يعمل لإفساد البلد ويسعى لتمرير مصالحه الخاصة متناسيا الناس ومصالح الوطن سواء في المجلس البلدي أو غيره، كاشفا النقاب عن وجود صراعات بين أصحاب المصالح الضيقة ومن يريدون التنمية الحقيقية، إضافة إلى وجود ممارسات شوهت من حقيقة المجلس البلدي وقللت من أهميته.

جاء ذلك خلال الندوة التي نظمها تجمع الميثاق الوطني في ديوانه بمنطقة الدسمة تحت عنوان «دور المجلس البلدي في التنمية» بمشاركة عضو المجلس البلدي السابق د. عبدالكريم سليم ومرشح الدائرة الأولى الدكتور المهندس حسن علي كمال، ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي السابق عبدالوهاب الوزان.

ورأى د. صفر أن الدعوة إلى توسيع رقعة المجلس البلدي نتيجة طبيعية ومرحلية للتوسع الإسكاني وتزايد حاجات المواطنين والمقيمين، وخصوصا أن المجلس البلدي يعتبر أول مؤسسة نظامية تفرعت عنها كل مؤسسات الدولة، وهذا يكسبه خصوصية كبيرة وحيوية استثنائية، مطالبا أعضاء البلدي بتتبع آراء الناس ونقل طموحاتهم واحتياجاتهم وتكثيف الحضور يوم الانتخابات لإيصال من يستحق إلى عضوية المجلس.

ومن جهته، قال مرشح الدائرة الأولى لانتخابات المجلس البلدي الدكتور المهندس حسن علي كمال ان من مسؤوليات الحكومة اختيار وزير متخصص للبلدية قادر على إدارة الوزارة بالشكل الصحيح، ولديه معرفة واسعة بالقوانين المتخصصة، وخصوصا انه هو صاحب القرار النهائي استنادا إلى القانون 5/2005، معربا عن امله في أن تكون مخرجات البلدي على مستوى الطموح وأن يكون لدى المعينين توجه حقيقي نحو الإصلاح.

وفيما يتعلق بالمشكلة الاسكانية بين أن القطاع الخاص سيساهم في الحل بشكل كبير إذا تم توفير المناخ الملائم للمستثمرين وإقرار قانون يحدد نسبة ربح مجزية، وهذا يحتم على الحكومة التي تستحوذ على أكثر من 90 في المئة من مساحة الكويت أكثرها للقطاع النفطي اتخاذ قرار جاد يرقى لحجم المشكلة يقضي بتوفير الاراضي وسحب بعضها من جهات في الدولة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار العقارات وتضاعفها خلال السنوات الأخيرة.

وأشار إلى أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية غير قادرة على الإنجاز لوحدها، على الرغم من توافر المال وتزايد النمو، مبينا أن المجلس البلدي السابق وفر مساحات تكفي لأكثر من 100 ألف وحدة، لكننا للاسف لم نجد على أرض الواقع ما يرقى لمستوى الطموحات.

وأضاف د. كمال بان هناك قضية أساسية مرتبطة بالقضية الإسكانية وهي القضية المرورية، حيث إن الشبكة في الكويت قديمة والحلول لا تزال ترقيعية، والطامة الكبرى أن المدن تبنى بموازاة تلك الطرق، وستتسبب بالضرورة في إحداث كثافة إضافية عليها، وهذا يستدعي حلولا عميلة باسرع وقت ممكن.

وأكد أهمية إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية، والتصدي لمن يعملون في الظلام ووضع حد للواسطات واللجوء إلى بعض اعضاء مجلس الأمة، والضغط بالطرق السليمة على اصحاب القرار، فالمشاكل تفاقمت وازدادت نظرا لعدم اتخاذ قرار جريء، وعدم الشعور بالاستقرار السياسي في البلاد والإبقاء على المشروعات مودعة في الأدراج من دون الإسراع في تنفيذها.

وتابع د. كمال باننا لم نر خططا ومشاريع تنموية بعد التحرير تواكب طموحات المواطنين وتتسق مع التوسع السكاني وزيادة الاعداد، فبعد ارتفاع أسعار النفط وضعت خطط تنموية وكنا نتمنى أن نرى مشاريع على أرض الواقع، وأن تتحقق رغبة صاحب السمو في تحويل الكويت إلى مركز مالي، ولكن الامر بحاجة إلى مخططات وقوانين مشجعة للمستثمرين العالميين، إضافة إلى إشراك القطاع الخاص الذي سيقوم بتوفير التقنيات العالمية المطلوبة في هذه العملية التنموية.

المتحدثون خلال الندوة

جانب من الحضور خلال الندوة

تصوير: محمود عبيد

■ كمال: مسؤوليات الحكومة اختيار وزير متخصص للبلدية قادر على إدارتها بالشكل الصحيح

■ لم نر خططاً ومشاريع تنموية بعد التحرير تواكب طموحات المواطنين وزيادة التوسع السكاني

وذكر أن الكويت بحاجة إلى الكثير من المشروعات التنموية كتطوير جزيرة فيلكا وتحويلها إلى منطقة سياحية تسهم في تشجيع المواطن على السياحة الداخلية التي لها إيجابيات كثيرة اجتماعية واقتصادية، إضافة إلى مشروعات الطاقة كإنشاء محطات لتوليدها وتقطير المياه واستخدام الطاقة الشمسية في تخفيف العبء عن الكهرباء.

وأشار إلى أن البلاد بحاجة ايضا إلى إنشاء مدن عمالية واستراحات على الطرق السريعة، وإطلاق مشروعات لإعادة تدوير النفايات من خلال الاستفادة من التقنيات المتبعة لدى دول العالم المتقدم، والاستفادة من هذه المخلفات في الإنشاء والمشاريع الكبيرة للمحافظة على البيئة.

وبين د. كمال أن هناك حاجة ماسة إلى بناء المستشفيات والمدارس والجامعات، حيث استطاعت الجامعات الخاصة أن تساهم في حل جزء من مشكلة التعليم العالي، إضافة إلى الاهتمام أكثر بقطاع الاتصالات التي يعتبر مثمرا جدا، إلى جانب الكثير من المبادرات التي وجدت في هذا السياق والتي تسترعي الاهتمام والتطبيق.

وأكد أن هذه المشاريع التنموية يجب أن تجد طريقها إلى النور عبر المخطط الهيكلي للدولة الذي كان تخر صدور له في العام 2008، وهو يعنى بتحديد الأهداف والسياسات العمرانية للدولة مع الأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني، فتعداد السكان بلغ 3 ملايين نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلى أكثر من 505 ملايين في 2030، داعيا البلدية إلى العمل على تعديل المخطط الهيكلي ووضع تصور ورؤية مستقبلية وخصوصا في ظل تزايد الضغط على الخدمات العامة.

وألمح إلى أهمية الانضباط بالعمل وفق المخطط الهيكلي وتفعيل عمل الإدارة المتخصصة والتأكد من التزام جهات الدولة بتطبيقه، وخصوصا أنه كان من المأمل أن يسهم في حل المشاكل التي يعاني منها الجميع بعد أن تم تقسيم الكويت إلى 7 مناطق إقليمية متوزعة على المساحة الإجمالية.

ثم تحدث د. كمال عن أهمية تطوير البنية التحتية، وتحويل العاصمة وخصوصا المنطقة التجارية إلى مركز تجاري ومالي، والاستفادة من القرار الصادر قبل 10 سنوات والقاضي بالسماح ببناء الأبراج العالية، مستدركا بان هذا الأمر يتطلب تطوير البنية التحتية لتتوافق مع الضغط الناتج عن زيادة اعداد هذه الأبراج.

وزاد باننا نرى في منطقة شرق ابراجا تضم 60 دورا، وهي قريبة من بعضها البعض وهذا يسبب ضغطا كبيرا سيتسبب بالمشاكل قريبا، داعيا إلى التنسيق بين الجهات الحكومية والمجلس البلدي وإدارة المخطط الهيكلي بهذا الخصوص وتطوير الطرق والمجاري قبل العمل على تطوير القوانين، بالإضافة إلى إلزام أصحاب البناء بتوفير مواقف للسيارات بالطرق السليمة ووفق الاشتراطات الصحيحة.

وبين أن البلدية تعاني من مشاكل الروتين والبيروقراطية، وهذا يدفعنا إلى العمل على تطوير الإجراءات للانتهاء من المعاملات، فالمستثمرون والتجار جميعا لهم علاقة مع البلدية، ونحن متفائلون بمخرجات على أعلى مستوى من التفاهم والتنسيق مع الوزارة للنهوض بالواقع الخدمي والاستثماري في البلاد.

وطالب بزيادة الاهتمام بالعنصر البشري وموظفي البلدي، والاستماع إلى أسباب ضعف الإنجاز، وإخضاعهم لبرنامج لتحسين الأداء وتطوير الطاقات، إلى جانب إعادة تقييم الإجراءات الإدارية المتبعة داخل جهاز البلدي بهدف القضاء على الفساد. وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب بحق جميع الموظفين وحتى أصحاب القرار، وبدوره، أكد عضو المجلس البلدي السابق د. عبدالكريم سليم أن القانون 5/2005 يحتوي على مثالب كبيرة وقد تم العمل به لدورتين، حيث عمل القانون على سلب الكثير من صلاحيات المجلس البلدي، وأعطى الصلاحية الكاملة للحكومة بإقرار ما تشاء حتى ولو كان هناك عدم توافق بين المجلس والحكومة.

■ سليم: قانون 2005/5 يحتوي على مثالب كبيرة سلب الكثير من صلاحيات المجلس البلدي

وبين أنه إذا اتخذ القرار من قبل المجلس ولم يعتمده الوزير فلا معنى له، كما أنه إذا أصدر المجلس البلدي قرارا بعدم الموافقة على موضوع ما، فمن حق الوزير أن يصدر قرارا بالموافقة، وهذا يعني قصورا شديدا في الجانب التشريعي، متوقعا أن يتم تعديل القانون خلال السنوات القادمة. وتابع بانه من المفترض بالمجلس البلدي أن يشرع ما يختص بتنظيم البلد واستخدامات الأراضي والقضايا الاستثمارية، وهناك دعوات كثيرة بأن يصدر قرار وزاري ينظم هذا العمل، ويكون هناك مخطط هيكلي للدولة، ليكون خارطة عمل لتطوير وبناء المشاريع، معربا عن أسفه لنقص المخطط الهيكلي الحالي، وضعف الالتزام به من قبل العديد من الجهات الحكومية، مطالبا بإصدار مرسوم ملزم لجميع الجهات لضمان تحقيق التنمية والوصول إلى الأهداف المرجوة. وذكر سليم ان مرشح الدائرة الأولى الدكتور المهندس حسن علي كمال سيكون إضافة مميزة للمجلس البلدي حال نجاحه، فتخصصه يتلاءم مع متطلبات عضو البلدي والتنمية المرجوة في البلد، التي هي عنوان ندوتنا الحالية وموضوع الساحة الملح والمطلب المنشود.

وأضاف بان إدارات البلدية بدأت العمل منذ العام 1930، وبغض النظر عن عدم الرضا عن وضع الكويت في الوضع الحالي إلا أن الكويت مرت بوضع مزدهر بسبب وجود مؤسسات رسمية وقانونية تدير الدولة، حيث استمر القانون الاول بإدارة البلاد حتى العام 1954 الذي صدر فيه قانون تنظيم أعمال البلدية.

تمات

إلغاء المستشفيات

الصحي، وتساعد في حل القضية الصحية ؟

أضاف : إذا لم تكن هذه المشروعات من أولويات الحكومة ، فهل اولوياتها تعيين الوكلاء والمسؤولين في غير أماكنهم وكأنها تعين الرجل غير المناسب في المكان المناسب .

وكشف العازمي انه لن يسكت عن هذه المخالفات بالغاء هذه المستشفيات الاربعة وسوف يتدرج بادواته الدستورية بالمساءلة مشيرا انه سوف يتقدم بالاستجواب حتى لو طال سمو رئيس مجلس الوزراء ، منوها ان من يعمل فانه يدعمه ، ويشد على يده ومن يقصر يساءل ، كبيرا كان أم صغيرا .

من جانبه كشف النائب د. حسين القويعان انه سوف يذهب الى أبعد مدى بالتحقيق في موضوع المستشفيات الاربعة ، مشيرا إلى انه سوف يستخدم كل ادواته الدستورية ضد الوزير المسؤول ، والذي اعتبره الى الآن هو وزير الاشغال ، مالم يثبت لديه غير ذلك .

بدوره قال النائب عبد الله النعيمي انه في الكويت اغلب المشاريع وبخاصة تلك التي تتم ترسيتها من خلال اللجنة المركزية للمناقصات ، الكثير منها وعلى رأسها مناقصة المستشفيات الاربعة التي اوعز وزير الاشغال بتعطيلها او تلك المعطلة والمحالة للقضاء فانها تعاني من خلل في لجنة المناقصات المركزية ، داعيا اياها الى ضرورة ان يكون لديها دراسة واضحة ودقيقة بالنسبة لارساء هذه المشاريع . اضاف ان الوضع الصحي في البلاد لا يتحمل التعطيل والتأخير بل والالغاء ، لاسيما ان الشارع الكويتي ينتظر هذا الملف بفارغ الصبر ، خاصة في ظل تهالك مستشفيات الكويت وما تعانيه من ضغط وكثافة سكانية عالية جدا ، مشددا على انه ليس من المنطقي الغاء مشروع المستشفيات الاربعة ودعا وزير الاشغال الى ضرورة ايضاح ما لديه من اسباب للتعطيل او الالغاء.

وتساءل النعيمي : الى متى تواجه أغلب مشاريع الكويت الفشل ، وخير دليل على ذلك ستاد جابر واليوم مناقصة المستشفيات الاربعة التي تم الغاؤها.

من جهة أخرى أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن من حق عضو المجلس ان يمارس دوره الرقابي وفقا لما يراه ، مشيرا في رده على سؤال بشأن تلويح بعض النواب بتقديم استجوابات في دور الانعقاد المقبل ، إلى انه «سيتعامل مع أي استجواب وفقا للائحة والدستور».

وقال الغانم في مؤتمر صحافي عقده أمس : إن هناك نوابا يريدون العمل بشكل جماعي ، واضعين الإنجاز نصب أعينهم ، لافتا إلى أن ما ينشر في بعض الصحف أو المنتديات هو حق للنواب إن كان صحيحا ، وإن لم يكن كذلك فدور الانعقاد قريب . وأوضح أيضا انه سوف يعقد غدا الثلاثاء بقاعة الاجتماعات في تمام الساعة 12.30 ظهرا لقاء تشاوريا للاعضاء ، مشيرا إلى أن الدعوة موجهة لجميع نواب الامة لمناقشة ما هو عنوان دور الانعقاد المقبل ، والاولوية التي سيتم التركيز عليها ، تمهيدا للتفاهم مع الحكومة ومحاولة اقناعها للتوافق مع المجلس على الاولوية التي يتم الاتفاق عليها

واكد ان جميع الاعمال التي يتم القيام بها من تحضير مبكر لدور الانعقاد المقبل خاضعة لاعتماد مجلس الامة بعد انعقاده في 29 اكتوبر المقبل .

وحول ما يتردد بان هناك شبه اتفاق نيابي على ان تكون القضية الاسكانية هي الابرز في دور الانعقاد المقبل ، قال الغانم : اشكر العديد من النواب على تواصلهم و دعمهم لي ، مشيرا انه يملك غالبية ساحقة في هذا المجلس تركز على الانجاز للمواطن ، وان الكثيرين منهم ابدوا الرغبة في أن تكون القضية الاسكانية هي أولوية دور الانعقاد المقبل ، ونوه إلى انه لن يكون صاحب القرار في هذا الشأن ، وانما المجلس وسوف يقرر هذا الامر في اجتماع يوم الثلاثاء القادم

وعن خلو الاستبيان من القضية الرياضية ، وكذلك ما يتردد بان رئيس مجلس الامة وقف كحجر عثرة في وجه اللاعب بدر المطوع ، قال الغانم : «هذا كلام غير صحيح ، وهو استمرار لمسلسل تعرفونه ولن ارد عليه ، والاخ بدر اكد بان المجلس كله وليس الرئيس فقط لم يكن حجر عثرة بوجهه ، لافتا إلى انه دائما يشجع ويدعم المواهب الرياضية في الخارج .

وذكر ان «الاستبيان وردود فعله الممتازة كانت دافعا للرئيس والنواب معا لمعرفة رأي المواطن في الأولويات ، وهو ما يشكل اهمية كبيرة لدي الغالبية الساحقة من نواب المجلس» ، وتابع : «سوف نستمر واطمئن المواطنين انه لا يمكن لكائن من كان ان يحبطنا او يعطلنا ، ولا تجزعوا ولا تخافوا من اي محاولات لوضع العصا في الدولاب ، فاخواتكم رئيس واعضاء مجلس الامة على وعي بكل ما يحدث من امور ، وسوف يتم التركيز على الانجاز والحرص على الامانة» . اضاف رئيس المجلس ان جولة النواب في جامعة الشداية يوم الخميس الماضي كانت ناجحة ، لافتا إلى انه «من دواعي سروره ان وجد ونواب الامة شباب الكويت يعملون على قدم وساق في هذا المشروع».

واوضح انه «من خلال هذه الجولة تم اختصار دورة مستندية كبيرة في تطبيق الدور الرقابي المنوط باعضاء مجلس الامة ، فيما يتعلق بالاسئلة البرلمانية ، حيث انه خلال دقائق تلقى النواب الزائرون اجابات على العديد من الاسئلة التي استفسروا عنها ، وشاهدوا العمل عن قرب وتعرفوا على بعض العوائق والمشاكل التي تستحق بعض التشريعات لتفاديها في المشاريع القادمة» .

وكشف الغانم ان الزيارات الميدانية لنواب الامة مستمرة ، مشيرا الى أن يوم الخميس المقبل سوف تكون هناك زيارة لمشروع مستشفى جابر ومشروع طريقي الجهراء وجمال عبد الناصر ونوه بان تلك الزيارات حققت نجاحا كبيرا ، والعديد من نواب الامة متحمسون لها ويرغبون فيها.

وأكد الغانم ان الجهاز التنفيذي يعاني مجموعة من المشاكل وان الزيارات الميدانية للنواب جعلتهم يتعرفون عليها عن قرب ، لافتا إلى أن هناك تقصيرا من الجانب الحكومي تقابله معوقات مثل الدورة المستندية وكيفية توفير العمالة الكافية لانجاز هذه الاعمال والتخلص منها بعد انتهاء العمل .

وقال الغانم اننا لم نقم بزيارة هذه المشاريع لكي نصدر تعليمات او نعطي اوامر ، وانما نعرف دورنا جيدا ، ولقد قدمنا طلب الزيارة الى وزير التربية ، وهو الوزير المختص وبدوره رحب بالزيارة .

من جهة أخرى أعلن مقرر اللجنة المالية فيصل الكندري أن اللجنة اتفقت مع الحكومة على تعديلات قانون خصخصة «الكويتية» كما أقر في المجلس السابق للبطل ، موضحا ان الخلاف تركز حول السهم الذهبي حيث ترى الحكومة ان هذا النظام تخلت عنه معظم الدول المتقدمة .

اضاف الكندري انه تم تشكيل فريق عمل من اللجنة و الحكومة لدراسة تعديلات قانون الـ بي او تي ، وهي ليست تعديلات جوهرية بل إعادة صياغة ليحقق القانون الطموح وسينقل الكويت نقلة كبيرة ومهمة .

إلى ذلك أعرب عدد من النواب عن تفاؤلهم بدور الانعقاد المقبل ، متوقعين في تصريحات أدلوا بها إلى «الصباح» أن يكون هذا الدور ناجحا ومحققا لطموحات وأحلام المواطنين في مجالات الإسكان والصحة والتعليم ودعم المشروعات

المبارك وكي مون

بكل جوانبها الإنسانية والسياسية ، وما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيماوية.

وجدد سمو رئيس مجلس الوزراء موقف دولة الكويت الثابت في دعم كافة جهود الأمم المتحدة الرامية لحل المسائل الإنسانية ، وإشاعة السلام في المنطقة.

حضر اللقاء نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح وأعضاء الوفد الرسمي المرافق لسموه .

من جهة أخرى وجه سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء كلمة تهنئة الى ابنائه الطالبات والطلاب واخوانه المعلمين واولياء الامور بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد حيث نقل اليهم تحيات وتمنيات صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد وسمو نائب الامير ولي العهد الشيخ نواف الاحمد.

وقال سموه في كلمته ان الكويت تتطلع الى ابنائها لاستكمال مسيرة النهضة وتحقيق الدولة العصرية الحديثة التي تواكب التطور الحضاري العالمي، مشيرا الى ابناء الكويت هم ذخيرة الوطن ومستقبله الواعد وغده الزاهر وثروته الحقيقية.

واكد سموه حرص الحكومة على معالجة الثغرات التي تعترض الجسد التعليمي والمناهج الدراسية وطرق التدريس مشيرا الى ان تطوير التعليم وتحسين الخدمات التعليمية في مقدمة اولويات الحكومة، لافتا إلى أن الكويت أدركت منذ البداية اهمية التعليم ومكانة

العلم ايمانا منها بان العلم هو الحصن المنيع للجميع وهو السبيل القويم الى بناء الاوطان وتقدم الامم، موصيا الطلبة ببذل المزيد من الجد والاجتهاد حتى يحققوا لوطنهم مكانته العالية بين الامم.

واشاد سموه بجهود اعضاء هيئات التدريس وطالبهم بغرس المبادئ والقيم التي تكرس الولاء والانتماء للوطن ووحدته الوطنية كما دعا اولياء الامور الى الحرص على التعاون.

الحجرف لـ «الأشغال»

واكد توجه الوزارة نحو تشكيل مجلس استشاري للتربية الخاصة يضم الاهالي وجمعيات النفع العام التي تعنى برعاية شؤون ذوي الاعاقة ايا كانت معربا عن اعتقاده بان ذلك يساهم في بلورة تصور واضح لتقديم خدمة افضل «لابنائنا الذين لهم كل الحقوق التي نلتزم بحمايتها».

الملا يقدم استقالته

المؤسسة العامة للرعاية السكنية لاستعراض عدد من المشاريع الإسكانية التي تقوم المؤسسة على تنفيذها وتسليمها لأصحابها من المواطنين المتقدمين بطلبات سكن ، ومنها مدينة غرب عبدالله المبارك، الى عدم وجود خلافات بينه وبين الوزير ، وأن الأمر فقط يعود إلى صدور قرارات عمل غير متماشية مع سياسته المتبعة في إدارة المؤسسة الإسكانية، مشددا على عدم عدوله عن الاستقالة، ونيته الذهاب لقضاء أجازة فور تقديمه الاستقالة رسميا للوزير.

وقال ان المؤسسة وضعت برنامجا زمنيا للمشاريع الاسكانية المزمع تنفيذها وتم تقديم تلك الخطة والبرنامج لمجلس الوزراء ومجلس الأمة مبينا ان المؤسسة ملتزمة بما يقارب 85٪ من البرنامج والخطة الاسكانية التي تم وضعها للاسهام في توفير الرعاية السكنية للمواطنين .

«الصحة»: الكويت

لموسم الحج، ولايوجد اي توصيات بخصوص الفيروس، مبينه ان موسم العمرة الاخير انتهى بعدم وجود اي اصابات بالفيروس مما جعل الوضع مطمئن بالنسبة للحج.

واشارت رئيس اللجنة الفرعية للتوعوية الصحية بفيروس كورونا ومراقب تعزيز الصحة في ادارة تعزيز الصحة بوزارة الصحة د.غالية المطيري في تصريح صحافي الى ان اللجنة الفرعية التوعوية الصحية بفيروس كورونا عقدت اجتماعاتها وبدأت العمل علي توفير موقع الكتروني توعوي خاص بفيروس «كورونا» يتضمن معلومات توعوية شاملة عن الفيروس سيتم ربطه بموقع وزارة الصحة.

وقالت ان فيروس كورونا اثر حتى الآن بتسعة بلدان، وتم تسميته بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية التي بدأت في الظهور منذ عام 2012 ، لافتة إلى ان منظمة الصحة العالمية تواظب على تنسيق الاستجابة العالمية لهذا الفيروس المستجد لمنع انتشاره ووصوله إلى درجة الوباء، موضحة انه استجابة لتوصيات منظمة الصحة العالمية تعمل اللجنة الفرعية للتوعية بفيروس الكورونا التابعة لوزارة الصحة علي إيصال المعلومات المتعلقة بهذا الفيروس إلى المسؤولين عن الصحة العامة و جميع طوائف المجتمع.

موسكو تتهم

سقطت فيه قذيفة هاون أطلقها مقاتلون معارضون في حرم السفارة الروسية وسط دمشق.

ومع قرب انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، تتواصل الاتصالات بغية استصدار قرار في مجلس الأمن الدولي بشأن تدمير الترسانة الكيماوية السورية بحلول منتصف العام 2014، تستمر روسيا على موقفها الرافض لتضمين هذا القرار أي تلويح باستخدام القوة، وهو ما يسعى إليه الغرب.

وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس إن «شركاءنا الأمريكيين بدأوا يمارسون الابتزاز معنا، ويقولون إنه اذا لم تدعم روسيا قرارا في مجلس الأمن على أساس الفصل السابع، فإننا سنوقف العمل في منظمة حظر الأسلحة الكيماوية».

أضاف «إن شركاءنا يعميهم الهدف الأيديولوجي بتغيير النظام «السوري»»، في حين تسعى روسيا الى «حل مشكلة الأسلحة الكيماوية في سوريا».

واشار لافروف إلى أن منظمة حظر الاسلحة الكيميائية التي أعلنت السبت تسلمها من دمشق لائحة كاملة بترسانتها، «على وشك اتخاذ قرار» حول سوريا، لكن العملية مهددة بسبب «الموقف المتصلب لبعض الشركاء الغربيين».

أضاف «إنهم بحاجة الى الفصل السابع الذي ينص، في حال انتهاك القوانين الدولية، على اجراءات قمعية بما فيها عقوبات وامكانية اللجوء الى القوة».

ولمح لافروف إلى استعداد بلاده لإرسال قوات إلى سوريا في إطار وجود دولي لتوفير أمن عمل الخبراء في مواقع الاسلحة الكيميائية، قائلا «نحن على استعداد لإشراك عسكريينا، الشرطة العسكرية، في هذه الجهود».

وتريد واشنطن وباريس ولندن استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع الذي يتضمن استخداما محتملا للقوة، في حال عدم التزام دمشق بموافقتها على اتفاق روسي - امريكي لتدمير ترسانتها الكيميائية.

وكان لافروف ونظيره الأمريكي جون كيري أعلنا في 14 سبتمبر اتفاقهما على تدمير الترسانة السورية بحلول منتصف العام 2014.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية السورية «سانا» عن مصدر في السفارة تأكيده «سقوط قذيفة هاون على أرض السفارة الروسية بدمشق دون وقوع ضحايا»، مشيرا الى أن «السفارة تعمل بشكل طبيعي».

وتتألف السفارة من مبنى ضخم وباحة واسعة محاطة بسور إسمنتي مرتفع، وتتخذ السلطات السورية إجراءات أمنية مشددة في محيط السفارة الواقعة في منطقة سكنية تضم عددا من المقرات التابعة للأجهزة الأمنية.

والسفارة الروسية هي واحدة من بعض البعثات الدبلوماسية الأجنبية التي ما زالت موجودة في دمشق، بعد إغلاق غالبية الدول الغربية والعربية الداعمة للمعارضة السورية، ممثلياتها في دمشق منذ بدء النزاع السوري منتصف مارس 2011، وأوضح عبد الرحمن أن الحادث «يأتي في إطار قذائف الهاون التي كانت تستهدف السفارة ومحيطها، وهي المرة الاولى التي تسقط إحداها في حرم السفارة».

ويتكرر سقوط قذائف الهاون على أحياء من دمشق بشكل شبه يومي، في هجمات يتهم نظام الرئيس بشار الأسد مقاتلي المعارضة بالوقوف خلفها.

إيران تستعرض

اي عدوان في المنطقة، لكنها ستقاوم دوما المعتدين بعزم ونجاح».

وقد جرت تجربة الصاروخ أرض-أرض «سجيل» للمرة الأولى في نوفمبر2008. وهو مؤلف من طبقتين ومحركين يعملان بالوقود الصلب، ويسمح الوقود الصلب بنقل الصواريخ وإطلاقها بسرعة.

أما صاروخ «قدر» ارض-أرض والذي يبلغ مداه 2000 كلم فقد تمت تجربته للمرة الأولى في سبتمبر 2009، وهو مؤلف كذلك من طبقتين ويعمل بالوقود الصلب.

ويرى خبراء غربيون أن اثنين من نقاط القوة لدى إيران هما صواريخها وقواتها البحرية في الخليج التي تعد مئات الوحدات السريعة جدا والتي تتوفر لديها قوة نيران كبيرة.

وبحرية حرس الثورة مكلفة بالدفاع عن منطقة الخليج ومضيق هرمز من حيث يعبر القسم الأكبر من النفط المصدر من دول المنطقة.

وفي هذا السياق، نقلت وكالة «ايسنا» عن قائد بحرية حرس الثورة أن إيران قادرة على تدمير حاملات الطائرات الأمريكية في المنطقة.

من جهة أخرى حذر الحرس الثوري الإيراني الدبلوماسيين الإيرانيين من أخطار التعامل مع المسؤولين الأمريكيين.

وقال بيان من الحرس الثوري الإيراني إن التجارب التاريخية تجعل من الضروري على الجهاز الدبلوماسي لإيران أن يراقب بحرص وتشكك سلوك مسؤولي البيت الأبيض.

أضاف البيان أن فيالق الحرس الثوري ستدعم المبادرات التي تتماشى مع المصالح الوطنية والاستراتيجيات التي يضعها المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي، وقال علي زادة مدير مركز الدراسات الإيرانية : إن روحاني صادق وجدي بكلامه ، ذلك انه من المؤكد انه أخذ ضوءا أخضر من خامنئي، وإنه لا خيار أمامه إلا فك العزلة عن إيران التي تعيش في عزلة خانقة.

وأوضح زادة أن دبلوماسيا إيرانيا كان موجودا في قطر، وكان مكلفاً من قبل الحكومة لإجراء حوار، ولكنه أدين بتهمة الخيانة وتم سجنه لثلاث سنوات، وقال زادة إنه يعتقد أن خامنئي يعطي روحاني فرصة لستة أشهر لإدارة المفاوضات مع الغرب، على أمل إخراج إيران من أزمتها.